



PROVISIONAL

A/31/PV.77

29 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة العادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد كانازاوا (اليابان)
نائب الرئيس : السيد اميراسنغ (سرى لانكا)

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) [١٢]
— مؤتمر المفوضين المعني بخلافة الدول في المعاهدات [١٠٧]
(أ) تقرير اللجنة السادسة ؛
(ب) تقرير اللجنة الخامسة .

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

(أ)

- احترام حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة : تقرير اللجنة السادسة [١١١]
— مواصلة نظار البند (٢٧) : قضية فلسطين :
- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛
(ب) تقرير الأمين العام ؛
(ج) مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 and Add.1 ؛
(د) تقرير اللجنة الخامسة .

عقدت الجلسة في الساعة ١١/١٥

نظر البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/31/338).

قدم السيد بفانزليتر (النمسا) ، مقرر اللجنة الثانية ، الجزء الأول من تقرير تلك اللجنة

(A/31/338) ، ثم تحدث كما يأتي :

السيد بفانزليتر (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) ، مقرر اللجنة الثانية : يشرفني أن

أقدم الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية حول البند ١٢ وعنوانه " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي "
الوارد في الوثيقة (A/31/338)

في الفقرة السابعة من تقريرها ، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار
وعنوانه " تقديم المساعدة الى الرأس الأخضر " . الذي وافقت عليه دون تصويت . ونظرا لحالة
الجفاف السائدة في الرأس الأخضر تعبر اللجنة الثانية عن رغبتها في أن تعطي الجمعية العامة
الأولوية في بحث هذا الموضوع .

عملا بنص المادة ٦٦ من لائحة الاجراءات تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستتخذ الجمعية الآن قرارا حول مشروع القرار

الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة السابعة من تقريرها في الوثيقة (A/31/338).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ١٧/٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من بحث البند الأول على

جدول أعمالنا هذا اليوم .

نظر البندين ١٠٧ و ١١١ من جدول الأعمال

مؤتمر المفوضين المعنى بخلافة الدول في المعاهدات :

(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/31/292) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/31/344).

احترام حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة : تقرير اللجنة السادسة (A/31/295)

قدم السيد بوغيلوف (بلغاريا) ، مقرر اللجنة السادسة ، تقريره تلك اللجنة

(A/31/295 و A/31/292) ثم تحدث كما يأتي :

السيد بوغيلوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) مقرر اللجنة السادسة : من دواعي

سروري أن تتاح لي الفرصة لكي أقدم تقريرى من اللجنة السادسة المتعلقين بالبند ١٠٧ ، وعنوانه " مؤتمر المفوضين المعني بخلافة الدول في المعاهدات " ، والبند ١١١ ، وعنوانه " احترام حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة " .

فيما يتعلق بالبند ١٠٧ ، فان توصية اللجنة السادسة تجدونها في الفقرة ١٠ من تقريرها

في الوثيقة (A/31/292) . هذه التوصية تمت الموافقة عليها باتفاق الرأى .

ووفقا لمشروع القرار الذى توصي به اللجنة السادسة ، فان الجمعية العامة تقرر ، أن يعقد

مؤتمر المفوضين المعني بخلافة الدول في المعاهدات من ٤ نيسان / ابريل الى ٦ أيار / مايو ١٩٧٧ في فيينا .

ويشير مشروع القرار الى المؤتمر باعتباره الاقتراح الأساسي لبحث مشروع المواد فيما يتعلق بخلافة الدول في المعاهدات ، والذي وافقت عليه لجنة القانون الدولي في دورتها السادسة والعشرين .

ويطلب مشروع القرار من الأمين العام دعوة كل الدول للمشاركة في المؤتمر . ويطلب أيضا من الأمين العام أن يدعو كمراقبين ممثلي المنظمات التي تلقت دعوات دائمة من الجمعية العامة وفقا لقرارها ٣٢٣٧ (د - ٢٩) وممثلي حركات التحرر الوطنية وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) .

انتقل الآن الى البند ١١١ من جدول الأعمال والمتعلق باحترام حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة ، وتوجد توصية اللجنة السادسة في الفقرة ١٢ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/295 . وقد تمت الموافقة على هذه التوصية أيضا باتفاق الرأي .

ووفقا لمشروع القرار الذي توصي به اللجنة السادسة ، فانه يطلب من الجمعية العامة أن تحت كل المشاركين في المؤتمر الدبلوماسي حول تأكيد وتطوير قانون حقوق الانسان الذي يطبق أثناء المنازعات المسلحة ، أن يبذلوا قصارى جهودهم للوصول الى اتفاق حول قواعد اضافية يمكن أن تساعد على تخفيف الويلات الناجمة عن المنازعات المسلحة ، واحترام وحماية غير المحاربين والرعايا المدنيين في مثل هذه المنازعات ، وأن تعمل في دورتها الأخيرة في ١٩٧٧ على انجاح المؤتمر بطريقة مرضية . وعلاوة على ذلك ، فعلى الجمعية العامة أن تدعو كل الأطراف أثناء المنازعات المسلحة لكي تعترف وتحافظ على التزاماتها بموجب الوثائق المتعلقة بحقوق الانسان ، وان تلاحظ قواعد حقوق الانسان الدولية والتي تطبق ، خاصة معاهدة لاهاي لعام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . وأخيرا ، تعبر الجمعية العامة عن تقديرها للمجلس الاتحادي السويسري لدعوته الى عقد الدورة الرابعة للمؤتمر الدبلوماسي وترجو من الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة في دورتها القادمة بتقرير عن التطورات ذات الشأن المتعلقة بكل انسان والذي يجب أن يدرج على جدول الأعمال المؤقت لدورتها القادمة .

ونياية عن اللجنة السادسة ، أوصي الجمعية العامة بالموافقة على مشروع القرارين باتفاق

الرأي .

عملا بنص المادة ٦٦ من لائحة الاجراءات تقرر عدم مناقشة تقريرى اللجنة السادسة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتناول الجمعية العامة أولا تقرير اللجنة

السادسة الوارد على جدول الأعمال تحت البند ١٠٧ الوارد في الوثيقة A/31/292 .

وسوف نتخذ الآن قرارا بالنسبة لمشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١٠

من تقريرها (A/31/292) .

وتقرير اللجنة الخامسة حول الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الوارد في

الوثيقة A/31/344 .

وحيث أن اللجنة السادسة قد وافقت على مشروع هذا القرار باتفاق الرأى ، فهل لى أن

أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ١٨/٣١) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف تبحث الجمعية العامة تقرير اللجنة

السادسة الوارد على جدول الأعمال تحت البند ١١١ في الوثيقة A/31/295 .

والآن سوف نتخذ قرارا حول مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١٢

من تقريرها (A/31/295) .

وحيث أن اللجنة السادسة قد وافقت على مشروع هذا القرار باتفاق الرأى ، فهل لى أن

أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ١٩/٣١) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البندين ١٠٧

و ١١١ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين :

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/31/35) ؛
- (ب) تقرير الأمين العام (A/31/271) ؛
- (ج) مشروع قرار مقدم من أفغانستان ، واندونيسيا ، وأوغندا ، وباكستان ، وبنغلاديش ،
وتركيا ، وتونس ، وجزر القمر ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تنزانيا
المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
ورومانيا ، وسرى لانكا ، والسنغال ، وسيراليون ، وغينيا ، وقبرص ، وكوبا ، والكونغو ،
ومالطة ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، وملديف ، والهند ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا
 (Add.1 ، و A/31/L.20) ؛
- (د) تقرير اللجنة الخامسة (A/31/346) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يذكر الممثلون أن المناقشات حول هذا البند قد

انتهت أمس صباحا . وأمام الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/31/L.20 and Add.1) .
 والآن سوف يدعو الممثلين الذين يودون تعليلا تصويتهم قبل التصويت* .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

A/31/PV.77

8-10

السيد كوه (سنخافورة) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادي ، أن يعلّل تصويته حول مشروع القرار المعروف علينا . ان جوهر مشروع القرار يكمن في الفقرة (٢) من المنطوق . تلك الفقرة تحيط علما بتقرير اللجنة حول ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ثانيا فهي تؤيد توصيات التقرير باعتبارها أساسا لحل قضية فلسطين .

ويترب على ذلك ، أن موقف أى انسان من مشروع القرار ، يتوقف على تقييمه للتوصيات الواردة في التقرير . ويتضمن التقرير توصيتين أساسيتين . تتعلق الاولى منهما ، بحقوق اللاجئين الفلسطينيين العرب كأفراد . وتتعلق الثانية بحق الفلسطينيين العرب تأمة من الناس .

وباجاز ، فان التوصية الاولى ، تقضي بالسماح للاجئين الفلسطينيين العرب ، الذين شردوا نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ ، بالعودة الى ديارهم في أقصر وقت ممكن . وأن يخير اللاجئين الذين شردوا بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، بين العودة الى ديارهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها . أما التوصية الثانية ، فتقضي بانشاء دولة عربية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ان التقرير يتناول فقط ، حقوق العرب الفلسطينيين . ولا يشير ، في النواحي المتعلقة بذلك ، الى حقوق اسرائيل . وان مشكلة فلسطين ، هي أن للفلسطينيين العرب ولاسرائيل حقوقا مشروعة . وان التحدى هو التوفيق بين الحقوق المتنازعة للفلسطينيين العرب من ناحية ، ولاسرائيل من ناحية أخرى .

ان موقف وفد بلادي ، موقف متصرف عادل . واننا نعتقد ان حلا عادلا لقضية فلسطين ، يجب في الوقت نفسه ، ان يقر حقوق الفلسطينيين العرب ، وأن يحافظ على الحقوق المشروعة لدولة اسرائيل . اننا نعتقد أن فلسطين كبيرة بقدر كاف يسمح باستيعاب الدولة اليهودية والدولة العربية .

ويمكن أن يؤيد وفد بلادي ، الاقتراح الذى يقضي باقامة دولة فلسطينية عربية في الضفة الغربية وفي غزة . كما يمكن أيضا ، أن نؤيد الاقتراح الذى يقضي بأن تكون ادارة هذه الدولة ، في المرحلة الاولى على الاقل ، في أيدي منظمة التحرير الفلسطينية . واننا نتفهم بعد ذلك ، سبب شعور اسرائيل بالقلق ازاء هذه الاقتراحات . ان اسرائيل تشعر بالقلق ، لان منظمة التحرير الفلسطينية ، لم تعلن اطلاقا ، بطريقة جلية واضحة ، انها راغبة في قبول شرعية دولة اسرائيل ،

وان تعيش في سلام وود معها . وفي هذا المقام ، أود أن أذكر بما قاله السفير " فال " ، من السنغال ، ورئيس لجنة فلسطين ، في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، حيث قال :

" ان العرب . . يجب أن ينتهجوا موقفاً ، أكثر واقعية ، وان يزيلوا من أذهانهم أية فكرة عن القاء اليهود في البحر . ويجب أن يتخلوا عن الموقف الذاتي العاطفي والذي اتسمت به حتى الآن علاقاتهم مع اليهود . ان دولة اسرائيل من حقائق وقتنا ، ولا يمكن انكار وجودها " (A/31/PV.66.p.21) .

اننا يمكن ، ان نؤيد الاقتراح الذي يقضي بتخيير اللاجئين الفلسطينيين العرب بين العودة الى ديارهم ، وبين دفع تعويضات عن ممتلكاتهم التي فقدوها . واننا نتفهم ، في الوقت نفسه ، لماذا تجد اسرائيل صعوبة في قبولها هذا الاقتراح . ان من البديهي ألا نتوقع من اسرائيل أن تقبل عودة أولئك الذين يسمعون الى تدميرها . ومن المفهوم ان اسرائيل ، ستصر على أن تقبل فقط ، أولئك الذين يعمتزمون العيش في سلام معها . وبالإضافة الى ذلك ، وحيث أن عدد اللاجئين في مجموعهم على وجه التقريب يبلغ ٥ر١ مليون شخص ، فيجب ان يتم حق العودة على مراحل وطريقة منظمة .

لذلك ، فان وفد بلادي ، في الوقت الذي يستطيع ان يؤيد فيه حق العرب الفلسطينيين في دولة لهم ، وفي الوقت الذي يؤيد فيه حق اللاجئين في العودة أو التعويض ، نود أن نوضح تماما ، أننا نؤيد ايضاً حق اسرائيل في السيادة والاستقلال وسلامة أراضيها . أما الامر كذلك ، فان تأييدنا لتقرير اللجنة مشروط . اننا نعتقد انه يجب على مجلس الامن ، حينما يجتمع لبحث التوصيات الواردة في التقرير ، أن يأخذ في الاعتبار بالضرورة الحقوق المشروعة لدولة اسرائيل . وكما تقول صياغة الفقرة (٢) من المنطوق ، فان التقرير يشكل أساساً ، وليس الأساس لحل قضية فلسطين . ويجب ان يكون لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مكان حق في أي اطار شامل لحل قضية الشرق الاوسط ، وقضية فلسطين .

لذلك ، يجب ان ينظر الى صوت وفد بلادي الايجابي ، في اطار ما سبق ، وفي ضوء هذا التفسير .

السيد ستانبيري (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : نظرا للاهمية الخطيرة لموضوع مشروع القرار هذا ، الذى ليس فيه جدل ، والذى يمكن ان يحظى بتأييد الكثير من أعضاء هذه الجمعية ، فان وفد كندا ، يود أن يوضح تماما ، أسباب اعتراضه على هذا القرار . فلدى حكومة بلادى تحفظات شديدة بشأن بعض التوصيات الاساسية ، التي يطلب مشروع القرار هذا من الجمعية العامة ، الموافقة عليها ، وبحثها على تنفيذها . ان هذه التوصيات ، بوضع تفصيلات ، بل جدول زمني لتنفيذ الاجراءات التي لم يتفق عليها بعد من الاطراف المعنية ، تتعارض مباشرة مع الاطار المتفق عليه لمفاوضات الشرق الاوسط ، والواردة في قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . هذا الاطار ، هو الذى يحظى بقبول عام ، ونفس الاطار ما يزال - في رأينا - يمثل أملا لحل النزاع في الشرق الاوسط . وأثر مشروع القرار الحالي ببساطة ، في رأى كندا ، هو تأييد الاستعاضة عن حل مفروض بمفاوضات بين الاطراف ، دعا اليها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

لذلك لا نستطيع ان نقبل مشروع القرار هذا ولا التقرير المتعلق به . وكأساس متفق عليه — وهو اجراء المفاوضات — فان كندا لا تستطيع ان تشارك في اى توصية تخرب — في الواقع — الاطار الذى تم التفاوض عليه باستفاضة خلال عام ١٩٦٧ ، والذى استكمل بالأبعاد الاساسية لقضية فلسطين اسمحوا لي ان اكرر ان مشروع القرار المعروض علينا يتخطى المفاوضات كلية ويؤيد فرض حل للنزاع في الشرق الاوسط . وما تزال كندا تؤمن بان المفاوضات — وبطريقة وفي مكان متفق عليهما من الاطراف المعنية — يمكن ان تؤدى الى تسوية عادلة ودائمة .

السيد ليند نبرغ سڤتي (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف حكومة البرازيل

فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ، تم ايضاحه من جانب وفد بلادى في عدد من المناسبات بطريقة جلية واضحة .

ان ايماننا الراسخ هو ان الشعب الفلسطيني له حق مشروع لا ينازع في تقرير المصير والاستقلال وعلاوة على ذلك نؤمن بان ممارسة هذه الحقوق شرط لازم لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وفي كثير من المناسبات ايضا اعترضنا على مبدأ الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، واعتبرنا منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني .

ويود وفد بلادى ان يؤكد من جديد هذا الموقف ، وان يوضح لماذا لن نشارك في التصويت

على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/31/L.20) و Add.L.

ان وفد البرازيل لم يشارك في التصويت على ما اصبح القرار رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) والذى

انشأ اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وتمشيا مع هذا الموقف لن نشترك في المناقشة الحالية ولن نشارك في التصويت على مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع .

السيد اومبادى لوتيت (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : بعد لحظات سوف تبت

الجمعية العامة في مشروع القرار الهام المعروض عليها بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

نحن جميعا في هذه القاعدة نعتبر ان مشكلة الشرق الاوسط وفلسطين من اهم مشاكل عصرنا ،

نظرا للقيم العالية التي تعتبر محل المناقشة . ان مشروع القرار المعروض علينا والتصويت الذي سوف يتم في هذا الشأن يعتبران - في رأى وفدى - حاسمين بالنسبة للبحث عن السلم في هذا الجزء من العالم .

ان القيم والاستدلالات التي سوف تترتب على هذا القرار مهمة الى الدرجة التي يجب معها على وفد بلادى ان يشرح الامور لكي يضع الجمعية العامة امام مسؤولياتها كاملة .
وبالفعل ، فان القيم التي سوف تترتب على موقف جمعيتنا ، وروح الواجب والمسؤولية ، يجب ان يفرضنا علينا ان نمثل الضمير العالمي ، ونوعا من الامانة الاخلاقية التي يجب ان تجعلنا نتخلى عن اية بيانات شفوية او اية مواقف متحيزة يمكن ان ترضي فقط العقول الضحلة .
وفي تناول هذه المسألة يجب ان نأخذ في الاعتبار مصلحة السلام كما يجب ان نفكر فيها بالنسبة للواقع الحالي .

ليست هذه هي المرة الاولى التي تتاح فيها لبلادى فرصة عرض موقفها بشأن مسألة فلسطين . وفي كل مرة عرضنا فيها هذا الموقف تناولنا هذه المسألة برغبة في توخي العدالة والانسانية والواقعية .
اذن علينا ان نلخص - مرة اخرى - مفهومنا للامور في مواجهة هذه المشكلة . ان موقفنا سبق عرضه بوضوح في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ امام هذه الجمعية من قبل رئيس جمهورية زائير الجنرال موبوتو سيسى سيكو . ومنذ هذا التاريخ اتبعت بلادى هذه السياسة بصفة مستمرة .
ان زائير تعتبر ان الشعب الفلسطيني له الحق في وطن لكي يعيش بكرامة وفي هدوء وأن يؤكد اصالته الوطنية . ان اسرائيل والشعب اليهودى الذى عانى كثيرا من التشتيت يجب ان يكونا اول من يفهم هذه الآمال المشروعة .

وليس هناك ما يدعو الى ان نرفض منح الشعب الفلسطيني ما منح بكل سخاء للشعب اليهودى . وبصفة خاصة فاننا لا يمكن ان نفسر استمرار الشعب الفلسطيني كضحية لمجيء اليهود الى فلسطين . على ان الموقف الحالي يهدف ليس فقط الى الفناء او انكار اى حق للشعب الفلسطيني ، بل يهدف الى انكار هذا الشعب ذاته . ومع بقاءه مشردا فهناك اتجاه للقضاء عليه . وهذا غير مقبول على الاطلاق .

لذلك وفي كل مرة اتيح لنا الفرصة ، استنكرت زائير سياسة اسرائيل التوسعية وسياسة

القوة التي تطبقها . ولذلك ايضا لن تكف زائير عن مطالبة اسرائيل باعادة الاراضي التي تحتلها حاليا على اثر عدوان عام ١٩٦٧ . ولهذا استمرت زائير في ادانة سياسة اقامة المستوطنات التي تنتهجها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، مما يثبت بوضوح ان اسرائيل ليست لديها النية في أن تعيد هذه الاراضي التي تحتلها دون حق .

وبهذا المعنى ، لا يمكننا الا ان نضم صوتنا الى توصيات لجنة العشرين التي تطالب بعودة اللاجئين الى ديارهم التي طردوا منها بعد حرب ١٩٦٧ . وهذا امر - يبدو لنا - انه لا يحتمل اية مناقشة .

ولكن الى هنا ينتهي ، تأييدنا لتوصيات لجنة العشرين . وبالفعل فان التحليل والقرارة المستفيضة لهذه التوصيات يتضح منهما انها غير كاملة ، وقد اغفلت كثيرا من الامور الهامة . كما ان نوعية الصياغة تدل على ان هذا الاغفال لم يأت عفوا .

ان التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني يجب ان يتفق مع القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يؤكد ويعترف بحق كافة الدول الموجودة في المنطقة في الوجود وفي داخل حدود معترف بها . ولكننا نبحث ههنا في هذه التوصيات عن تأكيد حق اسرائيل في الوجود وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) . ان التوصيات التي تود الجمعية العامة ان تتبناها تبدو لنا غير كاملة ، ولذلك فهي خطيرة .

وهكذا ، اذا ما طبقنا هذه التوصيات - في طابعها غير المحدد عن عمد - فان ذلك يؤدي اما الى تقسيم او اختفاء دولة اسرائيل . وليس هناك تفسير آخر لهذه التوصيات . وبالنسبة لهذه النقطة فان الرئيس موبوتو قد اوضح تماما ان زائير تؤيد وجود اسرائيل . ولا بد ان تكون لدينا الشجاعة لطرح المشكلة بصراحة وان نعلن آراءنا وفقا لذلك والا نتبع سياسة النعامة التي تخفي رأسها في الرمال لتفادي الخطر .

ان موقف زائير وموقف الامم المتحدة يتلخصان في موضوعين مستمرين . الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في وطن ، هذا من جانب ، وحق اسرائيل في الوجود من جانب آخر . هذان هما اساسا اية تسوية تقوم على التفاوض ويمكن ان تقبلها الامم المتحدة .

ووفقا لذلك فان وفد بلادى لا يرى انه من صالح السلم ان نشجع الخيال والمعتقدات الخيالية في المعسكرين . هناك واقعان لا يمكن ان نتجاهلهما بسبب حساسيات البعض او البعض الآخر .
اننا نعلم جميعا ان السلم الذى نسعى اليه لا يمكن ان يستقر ويزدهر في الشرق الاوسط دون مشاركة الفلسطينيين والاسرائيليين . والسلم هو هدف رئيسي يقتضي نوعا من التفكير ومواجهة المستقبل .

ان اسرائيل موجودة ، وهذه حقيقة . ومن ناحية اخرى ، فان عليها ان تعيد الاراضي المحتلة ، وان تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني . ولا يمكن ان يتم ذلك الا عن طريق المفاوضات التي تلزم الطرفين . ولا بد من ان تؤخذ في الاعتبار المصالح الحقيقية لكل من الطرفين . ويجب على اسرائيل - الموجودة - ان تقر بأن من يمثل الشعب الفلسطيني هي منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعترف بها المجتمع الدولي . ومهما يكن ذلك بغضنا لاسرائيل ان تقبل منظمة التحرير الفلسطينية ، فان وجود هذه المنظمة ، حقيقة مسلم بها . وان رفض الاعتراف بها في عناد . يعد تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني . ما الذي يمكن ان تفعله اسرائيل ، اذا اعترفت اية دولة اخرى بالدولة اليهودية ، مع عدم الاعتراف في نفس الوقت بحق الحكومة الحالية في أن تمثل الشعب الاسرائيلي ؟

اننا لا يمكن ان نقبل الحجة القائلة بان منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة ارهابية وحتى لو كان الامر كذلك ، فهل يختلف الامر عندما اقام الشعب اليهودي في فلسطين ؟ وهل نحن في حاجة الى التذكير بسلوك منظمتي ستيرن و أرغون ؟

وفي نهاية الامر ، فان اسرائيل هي التي ترفض التفاوض ، وهي التي تحتل الاراضي بغير حق ، وهي التي تملك القوة ، وعليها ان تقوم بالخطوة الاولى ، وان تثبت حسن نيتها . واعدوا الان الى مشروع القرار محل البحث ، ونظرا لأن هذا المشروع يطلب من الجمعية العامة ان توافق على توصيات غير كاملة ، فان وفد بلادي لن يتمكن - بالرغم منه - من الموافقة عليه . ولكننا - مع ذلك - لن نعارضه . ونحن نعتبر - بالفعل - ان هذه التوصيات في صيغتها الحالية ، لا تهدف الى التشجيع ، بصورة واقعية ، على البحث عن السلام في الشرق الاوسط .

السيد باليتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : خلال المناقشة العامة التي دارت

حول قضية فلسطين ، اتيح لوفد البانيا ، ان يعرض وجهة نظره . وفي الوقت الذي يطلب فيه الى الجمعية العامة ان تبت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/31/L.20 and Add.1) يود وفود البانيا ان يعيد تأكيد ان شعب البانيا وحكومته يؤيدان تماما ؛ النضال العادل ، وجهود الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، من اجل استعادة حقوقها القومية . ونحن نؤيد نضال

الشعب الفلسطيني ، لاستعادة وطنه الذي انتزع منه من قبل الصهاينة الاسرائيليين ، عن طريق العدوان وقوة السلاح .

ويود وفد بلادي ، ان يؤكد ايضا تأييده لحل عادل لمشكلة فلسطين ، وان هذا الحل له اهمية اساسية بالنسبة لحل مشكلة الشرق الاوسط ، وقرار السلم وتحقيق الاستقرار الحقيقي ، في هذه المنطقة .

وفي رأينا ، أن ما يسمى بأى حل جزئي أو مؤقت لن يساعد على تشجيع الجهود الرامية الى تسوية حقيقية ودائمة لهذه المشكلة . وعلى العكس من ذلك ، فان مثل هذا الحل سوف يعرقل التسوية ، ويضر بمصالح الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الاخرى . ولا يمكن ان تحل مشكلة فلسطين . ومشكلة الشرق الاوسط بالاعتماد على حسن نية اعداء الشعب العربي ، وعقد الآمال على دور دبلوماسية الدولتين الامبرياليتين العظميين او الوثائق التي تدخل فيها المشروعات التي توضع من قبل هاتين الدولتين العظميين ، منذ سنوات طويلة .

ونحن نتمسك بفكرة ان تسوية مشكلة فلسطين ، والشرق الاوسط ، هي من اختصاص الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى . ونحن واثقون من ان هذه الشعوب ، سوف تتمكن من استعادة حقوقها الوطنية بفضل نضالها الحاسم ، وتعزيز قوتها في الكفاح والاعتماد على تضامن الشعوب المحبة للسلام ، والاصدقاء الحقيقيين لها .

اما بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة Add.1 و A/31/L.20 ، الذي يعتمد على تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يود وفد البانيا ان يوضح ما يلي :

بالرغم من ان مشروع القرار هذا يعترف ، ويؤيد بعض حقوق الشعب الفلسطيني فانه ، على العكس ، يحتوي على صيغ لا تتفق او لا تؤيد نضال الشعب الفلسطيني ، واعادة حقوقه الوطنية اليه . ونعتقد انه من الخطأ ، الظن بأن اسرائيل - باراداتها وبرغبتها - يمكن ان تتخلى عن العدوان ضد الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الاخرى ، وان تنسحب من الاراضي العربية المحتلة . ويمكن لاعداء الشعب العربي ، والصهاينة الاسرائيليين ، والدولتين الامبرياليتين العظميين ، ان يستخدما صيغا عديدة واردة في هذه الوثيقة لتحقيق اغراضهم ، وعلى حساب

التسوية الحقيقية لمشكلة فلسطين ، وعلى حساب الحقوق المشروعة للشعوب العربية ، كما حدث بالنسبة لقرارات ووثائق اخرى تمت الموافقة عليها في الماضي . ان موقف جمهورية البانيا الشعبية تجاه هذه القرارات ، معروف ودائم . ولا نرى حاجة الى عرضه مرة اخرى .

وحيث ان لدى حكومة بلادي تحفظات بالنسبة لاجزاء عديدة من التقرير الذي يعتمد عليه مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 و Add.1 ؛ فاننا لن نشترك في التصويت الذي سيجرى الان .

السيدة جوريفوييري (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : لا يمكن لاحد ان يستهين

بأهمية مشروع القرار، المعروف حاليا على الجمعية ، سواء من جانب اولئك الذين يؤيدونه ، أو اولئك الذين يعارضونه . وبالتأكيد ، ليس من جانب اولئك الذين قدموه .

نحن نعلم ان قضية فلسطين يجب ان يتم حلها ، بصورة صحيحة وسليمة ، وملائمة فسي اقرب وقت ممكن . ولكننا نعرف انه لا بد من دراسة هذا الحل بعناية . وادى بنا هذا الاقتناع الى ان نطلب من حكومتنا التعليمات اللازمة ، ونأسف لان الوقت القصير الذي مضى منذ توزيع الوثيقة A/31/L.20 and Add.1 ، وهو نحو ٢٤ ساعة ، لم يسمح لنا بالحصول على رد على طلبنا ، ولذلك لن نشترك في التصويت .

ولا ينبغي ان يفسر هذا الموقف ، على انه عدم اهتمام او عدم مبالاة بهذه القضية . ومنذ عام ١٩٤٧ ، لم يتغير موقف الارجنتين ، وكنا من اول الدول بل ومن الدول القليلة التي اكدت أن الحل الوحيد الذي يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة هو ان نحترم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

ونؤكد هنا مرة اخرى اليوم ، اعترافنا بالحقوق غير القابلة للتصرف لهذا الشعب ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، دون تدخل اجنبي ، وحقه في الاستقلال والسيادة القومية . كذلك ، نعترف بحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم . ونعتبر ان الوفاء بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، هو شرط اساسي لاي حل ، في الشرق الاوسط . كذلك ، لا يمكن ان يكرس سلام عادل ودائم في هذه المنطقة ، طالما ان اسرائيل لم تنسحب من كافة الاراضي

التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، أي قبل ان تعود الى حدودها الاصلية ، التي نعترف في اطارها - بحقها الذي لا نزاع فيه ، في الامن والتعايش السلمي على اساس وثيقة دولية ، تقبلها الدول المجاورة .

وختاما ، يأمل وفد بلادي ، في ان توزع في المستقبل نصوص مشروعات القرارات ، خاصة تلك المتعلقة بأموالها هذه الالهية ، وتستحق عناية خاصة ، من جانب الحكومات ، في وقت مناسب ، حتى تتمكن من ان تشارك بمسؤولية في اجراء التصويت في ظروف ملائمة .

السيد بييرى (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد ليبيريا ، يحيي اللجنة على

تقريرها ، وبالتالي فقد قررنا التصويت لصالح مشروع القرار .

ان حكومة ليبيريا تؤيد الفلسطينيين بالنسبة لحقهم في تقرير المصير ، ونود أن نوضح تماما أننا نؤيد كلية أيضا حقوق دولة اسرائيل المستقلة في البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها في الشرق الأوسط ، ونحن نعتقد ، ونود أن نقول بكل جلاء ، أننا نؤمن بايجاد حل سلمي للشرق الأوسط ، الذي يجب أن يبنى على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

السيد وو شياوتا (الصين) (الكلمة بالصينية) : لقد كان من رأى حكومة وشعب

الصين دائما أنه يتعين على اسرائيل أن تنسحب من جميع الاراضي العربية التي احتلتها وأنه يجب أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه القومية ، وتأسيسا على الموقف سالف الذكر ، فان وفد الصين صوت مؤيدا لقرارى الجمعية العامة رقمي ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٦ (د - ٣٠) . لذلك فنحن نؤيد ما ورد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكذلك نؤيد ما ورد في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 والذي يؤكد من جديد ، أو يتفق مع القرارين سالف الذكر . وتأسيسا على هذا الموقف فاننا سنصوت مؤيدين لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 . ومع كل ، فعلينا أن نوضح أن توصيات اللجنة الواردة في تقريرها والتي تدعو الى حل قضية فلسطين ، واقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط " وفقا لكل قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة بالموضوع " يمكن أن تفسر على أنها تغطي قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان موقف وفد الصين من هذين القرارين الصادرين عن مجلس الامن معلوم للجميع . ونود أن نسجل تحفظنا على ذلك .

ويود وفد الصين أن ينتهز هذه الفرصة لكي يؤكد من جديد أن حكومة الصين وشعبها سيؤيدان بحزم ، كما فعلا دائما ، والشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية في كفاحهما العادل ضد سيطرة وعيمنة الصهيونية الاسرائيلية ، والقوى العظمى ، ومن أجل استعادة أراضيها السليبة وحقوقها القومية . ونحن ندين بشدة العدوان والتوسع الصهيوني . ونحن نعارض بقوة تنافس الدول العظمى على السيطرة والهيمنة في الشرق الاوسط ، كما نعارض كل أنشطة مخططاتها للعدوان ، والسيطرة ، والتدخل ، والهدم . ان الطريق شاق ولكن المستقبل مشرق . ولدينا ثقة كاملة في

مستقبل كفاح الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية . انها تدعم وحسدتها النضالية ومشاركة في كفاحها الطويل . ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأنها ستنتصر في كفاحها ضد العدوان والهيمنة وستحقق في النهاية تحررها الوطني .

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالفرنسية) : في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر — اتاحت لي فرصة عرض وجهة نظر الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية حول مسألة فلسطين . وأود الآن أن أشرح موقف الدول التسع فيما يتعلق بمشروع القرار الذي سوف يطرح للتصويت على جمعيتنا . ان مشروع القرار هذا يقتضي من جانبنا عددا من التحفظات ، أود أولا أن أذكر بتلك التحفظات التي قدمت بشأن تشكيل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وهذه التحفظات تتعلق أساسا بمدى ولاية اللجنة ، ان هذه الولاية بالفعل التي تقوم على أساس القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) لا تأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط .

فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة ، فقد أكدنا أن هذه التوصيات يوجد بها عدم توازن أساسي لأنها تغفل حقوق كافة دول المنطقة بما فيها اسرائيل في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ، ومعترف بها . ولهذا السبب ، لا يمكننا بصفة خاصة ، أن نوافق على الفقرة (٢) من منطوق مشروع القرار الذي يوافق على تلك التوصيات . وبكل منطوق لا يمكننا بالتالي أن نقبل الفقرة (٤) التي تطالب مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق تلك التوصيات . ان الدول التسع الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، تعتقد من ناحية اخرى ، أن هذه الفقرة تعتبر مساسا بصلاحيات ومسؤوليات مجلس الامن .

ان الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية تعتقد أن المشكلة الفلسطينية هي من المسائل الرئيسية في نزاع الشرق الاوسط . كما أنها تعتقد أن حل هذه المشكلة لا يمكن التوصل اليه الا في اطار تسوية شاملة تقوم على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأن تؤخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ونحن نأسف أن أصحاب مشروع القرار لم يتوصلوا الى ترجمة واضحة بما يكفي لضرورة اتباع اسلوب شامل لحل المشكلة .

لكافة هذه الأسباب ، فان وفودنا التسعة لن تتمكن من تأييد مشروع القرار . وكنا نرجو أن يكون

مستوحيا بصورة أكبر من بعض الاتجاهات التي كنا قد لاحظناها أثناء المناقشة .

السيد مورينو مارتينيز (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : ان الجمهورية الدومينيكية تعيد التأكيد بأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لا يجب أن يستبعد ممارسة شعب اسرائيل لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لأن الاثنين يسيران جنباً الى جنب ، ونحسنا واثقون من أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، طالما أنه ليس هناك اعتراف واحترام متساويين للحقوق غير القابلة للتصرف لكل من الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي . ان تعدد قرارات الجمعية العامة يضر بالاحتمالات الخاصة بالدور الحاسم الذي يجب أن تلعبه الأطراف . لذلك فان القرارات التي تتعلق فقط ببعض جوانب المسألة ، بدلا من أن تساعد على حل المشكلة ، تجعل من الصعب الوصول الى هذا الحل ، ان يجب أن يكون هذا الحل شاملا ، ويأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف . ان العدد الكبير من قرارات الجمعية العامة لدليل على حسن نيتها ، وهو أيضا دليل على عدم تمكنها من حل المشكلة . ان الأطراف وحدها فقط وعن طريق المفاوضات ، يمكنها أن تحقق سلاما دائما وعادلا في الشرق الأوسط .

ولكوننا نفكر بهذه الطريقة ، ولأننا نعتقد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 لا يسهم في اجراء المفاوضات بل يجعلها أكثر صعوبة ، لذلك فان وفد الجمهورية الدومينيكية سوف يمتنع عن التصويت .

السيد بيكل (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي يود أن يشرح موقفه فيما يتعلق بالتوصية الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، طبقا لقرار الجمعية العامة الذي سوف يتخذ بالنسبة لمشروع القرار والوارد في الوثيقة A/31/L.20 . وحتى يمكنني أن أعلن صوت وفد بلادي بالنسبة لمشروع هذا القرار ، فاني أود أن أوضح فهم بلادي لمشكلة الشرق الأوسط ، وخاصة مشكلة فلسطين والحاجة الى حل عادل منصف لها . ان وفد بلادي يعتقد أن تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، وفي وطن في فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب سابقا ، هو من بين متطلبات ايجاد حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط ، ولا يمكن أن يكون هناك حل عادل مالم يعترف بحقوق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ، على أن ينفذ هذا الحق . ومن الملاحظ لسوء الحظ أن المشكلة بأسرها اتخذت تشعبات وأبعادا أوسع نتيجة لأربعة

حروب ، وبالإضافة الى تنفيذ حق الفلسطينيين في وطن لهم ، وإيجاد تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، فان هذا يقتضي الاعتراف بوجود اسرائيل كدولة ذات سيادة ، وتنفيذ كل المبادئ والاحكام الواردة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ان حكومة بلادى لا تشارك أن رأى يقول بانكار وجود دولة اسرائيل ، ان وفد بلادى لا يعتبر ان ترصية اللجنة وخاصة الفقرة ٧. تعني أن اسرائيل يجب أن تسحب ، ان وفد بلادى يعتبر أن هذه الفقرة انما تؤكد من جديد حق الفلسطينيين في وجود قومي داخل حدود فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب ومع هذا الفهم الواضح ، فان وفد بلادى اثيوبيا سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروف الآن أمام الجمعية العامة .

السيد يوبادايى (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ندد وفد بلادى بكل شدة وفي كل مناسبة ، بمبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وأيد دائما انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، كشرط لا غنى عنه لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط . ان مناح المفاوضات ، واعادة الأوضاع الى طبيعتها ، لا يمكن أن يتحققا الا عن طريق رغبة اسرائيل في التخلي عن الاحتلال وترك الأراضي التي احتلتها ، وبعد ذلك تبدأ المفاوضات مع الشعب العربي في فلسطين .

ان موقف الاحرب والاسلم لا يمكن أن يستمر ، فقد يتحول الى نزاع كبير ، ولتجنب هذا الموقف ، فان وفد بلادى يؤيد استئناف مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط .

ان أى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم الا اذا أخذت في الاعتبار النواحي التالية : حل قضية فلسطين حلا عادلا على أساس الاعتراف بحقوق الفلسطينيين العرب ، الاعتراف بحق دولة اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة معترف بها ، رغبة اسرائيل في التفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في الاعتراف بحقيقة وجود دولة اسرائيل ، ورغبتها في التفاوض معها .

ويجب اجراء مفاوضات لإيجاد تسوية بين الأطراف المعنية ، وهذه الأطراف أساسا هم الفلسطينيون والاسرائيليون ، ان الاعتراف المتبادل بوجود الطرفين هو أمر لازم لبداية المفاوضات وطالما أن طرفا يشكك في شرعية وجود الطرف الآخر ، فلن تستطيع أية جهة مهما كانت ، حتى ولو كانت الامم المتحدة ، أن تعيد الأوضاع الطبيعية الى مجراها . وقد لا يظهر أحد الأطراف استعداداه

في الوقت الراهن لسبب سياسي أو آخر ، ولكن في نهاية الأمر ستتم التسوية بين الطرفين . وفي رأينا ، انه قد حان الوقت لكل من منظمة التحرير الفلسطينية ولإسرائيل لكي تعبيرا عن رغبتها في التفاوض من أجل ايجاد حل سلمي وودي . ونحن نعتقد أن هذا هو التطور الطبيعي للأمم حتى تستطيع الشعوب أن تعيش في سلام . وبالطبع عليهم أنفسهم أن يقرروا مستقبلهم فيما بينهم ، ولكن قبل أن نفكر في امكانية ذلك ، يجب أن نعترف بحقائق اليوم ، وهي الحاجة الى تحقيق أمانسي الشعب الفلسطيني في وطن قومي ، وأمن دولة اسرائيل .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/31/35 يؤكد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ان هذا مقبول لدى وفود بلادى . ومع ذلك ، فان التوصيات لم تذكر شرعية وحقيقة وجود دولة اسرائيل ، وبذلك ، لا تتيح فرصة لتناول عملي للقضية . ان الحل المبني على الواقعية والاعتبارات الانسانية هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يساعد على حل المشكلة . ولا نعتقد أن التقرير قد أخذ ذلك في الاعتبار ، لذلك فلن نكون في موقف يسمح لنا بتأييد مشروع القرار هذا .

السيد تريجيلو (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد اكوادور سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 لأننا نعتبر أن الأسباب التي دفعتنا إلى اتخاذ موقفنا خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.770 لم تتغير . نحن واثقون من أن أي نزاع دولي ، يجب أن تتم تسويته بالوسائل السلمية وليس بطريق العنف ، وعن طريق حوار بين الأطراف المعنية . ولقد أسفنا كما نأسف الآن على الغموض اللغوي والغموض في الفكرة الذي ورد في النص فيما يتعلق بالأراضي التي سوف يمارس عليها الشعب الفلسطيني حقوقه . وان عدم وجود هذا الوضوح وهذا التحديد في رأينا يمكن أن يؤدي إلى نزاع يشهده السيادة .

كذلك ، فان موقف وفد بلادى يأخذ في الاعتبار أيضا ، ضرورة أن يتضمن تشكيل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كافة الأطراف المعنية ، بصورة مباشرة ، في المسألة الفلسطينية .

لذلك ، فان اكوادور هنا عندما تعيد تأكيد اعترافها بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة ، وكذلك حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ، واستعادة الممتلكات التي حرموا منها ، وطردوا منها ، واغتصبت منهم ، تؤيد في نفس الوقت ، ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، واننا نود ، مرة أخرى أن نعلن أننا نرفض على الفور ، أية محاولة لاكتساب الأراضي عن طريق القوة ، وهذا من المبادئ الأساسية في القانون الدولي الذي استوحيت منه بلادى دائما سياستها الخارجية .

ان وفد بلادى يكرر موقف حكومة اكوادور ، وهو أن حل مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن التوصل إليه حقا الا لو أننا بدلا من أن نتخذ اجراءات ونصدر قرارات جزئية يكون من الأفضل أن نتناول بحياد هذه المسألة لكي " نجرد البعض من أسلحتهم " (A/31/PV.12, P 73) كما قال وزير خارجية جمهورية اكوادور ، السيد غارسيا ، هنا . ولكي لا تكون هذه الرغبة في السلام والعدالة رغبة مكتوبة ، فان وفد بلادى يعتبر أن حلا فعالا وداعما في الشرق الأوسط ، يقتضي بالضرورة أن نكرس مبدأ عدم مشروعية احتلال الأراضي ، عن طريق القوة ، وهي الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتقديم ضمانات تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة،

من أجل الحفاظ على سيادة واستقلال وسلامة كافة أراضي دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، والاعتراف بحقوقها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ، ومعتزف بها .
بهذا الفهم ، فاننا نوافق على الأهداف التي كانت تسعى اليها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي تهدف الى أنه على أمل " أن تعمل كافة الأطراف المعنية بروح رجال دولة ، تحذوهم النية الحسنة لتوفير كافة الظروف اللازمة للتفاوض والتوصل الى تسوية سياسية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط " . (A/31/35, Para. 56)

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : أعتقد أن وفد بلادى أوضح موقفه تماما حول ما يسمى بتقرير لجنة العشرين . وقد حللنا كل الجوانب المتضمنة في هذه الوثيقة ، وأوضحنا لذلك للسادة الأعضاء .

ولكن أكرر ، أنه للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة ، فان لجنة مخصصة منبثقة عن الجمعية العامة ، تعمدت تشويه تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي - وهو تاريخ عرفته المنظمة عن كذب - وتحاول إعادة عقارب الساعة الى الوراء ، لا إعادة كتابة تاريخ النزاع في الشرق الأوسط .
ولا يسعني الا أن أكرر أنه للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة ، فان لجنة منبثقة عن الجمعية العامة قد تجاهلت عمدا مجلس الأمن وقراراته ، وأصدرت توصيات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن القائمة ، والهدف الظاهر هو الالتفاف حولها .

ان سخف هذا الموقف ، قد تأكد فقط بالأمس من جانب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية واليوم مرة أخرى من جانب ممثل هولندا الذي تحدث نيابة عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية .
ولا يسعني الا أن أؤكد من جديد التحيز ، وأكرر مرة أخرى ، عدم النزاهة الفكرية للجنة ، التي سمحت لنفسها أن تصبح أداة في يد منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن توافق في توصياتها على البرنامج السياسي لتلك المنظمة .

لقد أوضحت من قبل تجاهل اللجنة لمشكلة اللاجئين اليهود بأسرها في الشرق الأوسط ، وهي مشكلة ٨٠٠ لاجي يهودى طردوا من البلاد العربية .

وأكدت على حقيقة أن بلدا عربيا واحدا ، لم يقبل حدود عام ١٩٦٧ كحدود سلام . هذا فعلته دون المساس بموقف اسرائيل حول هذه القضية .

وأكدت من جديد أن هذا التقرير هو أساسا من عمل منظمة التحرير الفلسطينية ، ورغم أن لها صفة المراقب فقط ، فقد شاركت فعلا في كتابة التقرير . ويعكس التقرير العناصر الأساسية للميثاق الفلسطيني الذي تلتزم به منظمة التحرير الفلسطينية ، هذا هو الميثاق ، وقد تجاهلته اللجنة كليا هذا الميثاق يعلن في المادة ١٩ أن وجود دولة اسرائيل باطل وغير قائم ، وينكر في المادة ٢٠ وجود أية رابطة تاريخية أو دينية بين الشعب اليهودي ، وبين الأرض المقدسة ، وفي المادة ٢١ يرفض أي صورة من صور الاتفاق والالتقاء حول هذه القضية .

ولكي أوضح أكثر النقطة الثالثة من برنامج النقاط العشر لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٠ تقول :

” ان منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف تناضل ضد أية خطوة لا قامه كيان فلسطيني يكون ثمنه اعتراف اسرائيل والمصالحة معها ، وايجاد حدود آمنة لها . . ” .

كل ذلك تجاهلته اللجنة المتحيزة .

ومن بين الأمور المخيفة في تقرير لجنة العشرين ، هو افتراض أن الجمعية العامة تستطيع أن تفرض حلا . انها لا تستطيع ذلك ، ونحن لا نوافق على هذا .

ان الطريقة التي تناولت بها الجمعية العامة مشكلة الشرق الأوسط ، هي مأساة ذات أبعاد دولية ، وآثارها مخيفة وخبيثة . كان يجب أن تعمل كمحفل الهدف منه تشجيع المفاوضات ، والعمل على اتفاق الرأي ، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي ستحل بها مشكلة الشرق الأوسط .

بدلا من ذلك فان الجمعية بالسماح لنفسها لكي يسيطر عليها مجموعة من المتطرفين والذين هدفهم المعلن هو ضرب أية محاولة للسلام انما تشجع الخلاف بدلا من الاتفاق ، والخطوة بدلا من الوفاق ، والتطرف بدلا من المصالحة ، والنزاع بدلا من السلام ، وبحل موضوع كان يمكن أن يحل عن طريق الوفاق ، واجراء مناقشة حوله نظير الى الاستماع لها في الجمعية العامة ، ان الأمم المتحدة أصبحت العوبة في يد كل أولئك الذين يحاولون تخريب جهود السلام في الشرق الأوسط ، بالسماح لمجموعة صغيرة من المتطرفين ليملوا على الأمم المتحدة نزاع الشرق الأوسط ، الذي طال أمده .

هناك ناحيتان بالفتا الخطورة في هذه المناقشة التي تتجاوز النزاع العربي - الاسرائيلي .
الناحية الأولى هي أن كل مفهوم للمفاوضات بأن تتم وجها لوجه بين الأطراف ، يلغي وينحي جانبا نتيجة لهذه التطورات في الأمم المتحدة .
ان الجمعية العامة - حينما يمر مشروع القرار هذا ولا بد أن ذلك سيتم بالأغلبية التلقائية - فانها سوف تتعارض مع مجلس الأمن .

ان الجمعية العامة اختطفت من مجموعة من المتطرفين العرب الذين تهدف سياستهم الى تعرية سلطة مجلس الأمن ، ولا يوجد ذكر في هذا التقرير لعملية المفاوضات وجها لوجه لأن المفاوضات تنطوي على حق اسرائيل في البقاء ، وهذا يتعارض مع السياسة العربية حول هذه القضية ، ومع أصوات التهدة التي تنبع من عدة عواصم في الشرق الأوسط ، فالواقع انها فكرة مؤسفة ومذهلة أن نفكر في انه لم يبين قرار واحد صادر عن الجمعية العامة في هذا الموضوع على أساس عملية التفاوض بين الدول الأطراف في النزاع ، ففي الواقع أن الجمعية العامة تتجاهل عمدا مفهوم المفاوضات كلية .
كيف يستطيع أي فرد أن يحترم الجمعية العامة التي - بسبب املاء الرأي العربي عليها - لا تتوفر لديها الشجاعة الأدبية لكي تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة الذي يصر على ان المنازعات يجب أن تحل عن طريق المفاوضات ؟ والواقع ، كيف يحترم المرء بعض أعضاء الجمعية الذين لا يظهرون قدرا من الاستقلال الوطني ويصرون على ما يمتقدونه في هذا المجال ؟
الناحية الأخرى المخيفة في هذه المناقشة هي حقيقة أن مرة أخرى في هذا العام - كما كان الحال في العام الماضي - فان حوالي ٥٠ في المائة من وقت هذه الجمعية العامة يكرس لاسرائيل

هل أنشئت المنظمة لهذا الغرض ؟ ألا توجد مشكلة أخرى في العالم ؟ هل يحق للدول العربية أن تحتكر كل قضية وتقمم مشاكلها الخاصة بها في كل مناقشة ؟

هل بحثت الجمعية العامة المشكلة الاقتصادية التي تواجه العالم ، أو مشاكل الفقر والجوع والمرض والقهر والقمع ، تلك المشكلات التي تؤثر على الملايين بل بلايين البشر ؟ هل يتعين على هذه الجمعية أن تصبح مرآة للمناقشات السياسية في العالم العربي ؟ ألا يوجد للأعضاء أي فخر — ان لم يكن لكونهم ممثلين في الأمم المتحدة فعلى الأقل لكونهم ممثلين لدول ذات سيادة حتى يسمحوا لهذا المرض النفساني ضد اسرائيل أن يستغرق ٥٠ في المائة من وقت الجمعية العامة ؟ فأى مضيعة للأموال ، ناهيك عن الوقت .

ما الغرض من كل هذا ؟ هل ما يخدم قضية السلام أن نستمع الى كل هذه الكلمات التي تهين الذكاء البشري وتقلل من مكانة المستمعين ؟
اليوم الأربعاء تنتهي المناقشة ، وفي يوم الاثنين القادم ستبدأ مناقشة أخرى عن الشرق الأوسط لعدة أيام أو اسبوع .

لأى غرض ؟ حتى يتمكن الممثلون العرب وأتباعهم من احتكار وقتكم مرة أخرى مكررين القاءهم السخيف ؟ هل هذا يقرب من السلام ؟ انكم تعلمون وكما أعلم — بأن هذا لن يتحقق . انه سيكون مضيعة للوقت والأموال ، ويصرف انتباهكم عن القضية الأساسية التي كان يجب عليكم معالجتها .
وانا لم يكن ذلك كافيا فستكون لدينا أربعة مشاريع قرارات على الأقل من اللجنة السياسية الخاصة تعرض على الجمعية العامة عن نفس الموضوع ، وقرار آخر من اللجنة الثانية ، ناهيك عن المسائل الأخرى التي لا بد أن تثار ، وبهذا نصل الى نهاية الدورة .
أليس من المعقول أن نطلب من الوفود العربية أن تتحمل الآثار المالية لاحتكارها وقت الجمعية ؟ لماذا تسهم الدول العربية المنتجة للنفط فقط ب ٩٩٠ في المائة أي أقل من ١ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة أو مقابل هذا الاسهام المنخفض بالقياس الى دخلها تحتكر أكثر من ٥٠ في المائة من وقت الجمعية ؟

الى متى تصبح هذه المنظمة بهذا الترف وهذه المضيعة المخزية للوقت والمال ؟
كما قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بالأمس فيما يتعلق بالمناقشات في مجلس الأمن :

" مرة تلو المرة ، نفس المتحدثين يقولون نفس الأشياء ، وهذه الخطابة لا تقرينا من المفاوضات ولو خطوة واحدة " . (A/31/PV.76, p.36)

هذا ، هو كما تدركون ، الموقف في الجمعية العامة أيضا ، ان حل نزاعنا يكمن فقط في المفاوضات وجهها لوجه بين الدول الأطراف في النزاع على أساس الاحترام والاعتراف المتبادلين . ونحن نؤمن - كما آمننا دائما - بأننا نستطيع أن نتقدم نحو ايجاد حل شامل على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . لن يملى علينا شيء ، ولن نوافق على أية محاولة لفرض الحلول ، وليس لدينا هدف في القيام بانتحار قومي .

اننا لن نقبل أية بدائل لمفهوم عملية التفاوض ، ونرفض قطعاً هذا التقرير ، الذى لا يخدم الابعاد المنطقية عن السلام ويتجاهل قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ويتجاهل حقوق اسرائيل ، ويتجاهل حقيقة أن اسرائيل لن تقبل أى حل يملى عليها ، ويتجاهل أهمية عملية المفاوضات في حل أى نزاع ، وهو في الواقع لا يعدو أن يكون اعادة كتابة أجزاء من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد جرى حديث مؤخرا عن تطورات محتملة في جهود جديدة نحو السلام في الشرق الأوسط . لقد أشار رئيس وزراء بلادى الى ذلك في خطاب ألقاه في الكنيست منذ يومين . وأود أن أختتم ملاحظاتي بالاعتباس من كلماته :

" قد يثبت أن عام ١٩٧٧ عام مبادرات دبلوماسية جديدة ، واسرائيل جاهزة لذلك ، وجدول أعمالنا يتسم بالمرونة .

" واذأ أراد جيراننا أن تصبح سنة ١٩٧٧ سنة جنيف فاننا راغبون في تجديد مؤتمر جنيف من أجل التفاوض معهم ، من أجل اقامة سلام شامل ، واذأ سعوا الى اطار آخر لا جراء محادثات حقيقية حول السلام فان اسرائيل غير متشدة ونحن مستعدون لقبول أية اقتراحات معقولة .

" وبالمثل فاذا فضل جيراننا لأسباب تخصصهم التفاوض حول أمور أقل من السلام فنحن جاهزون لذلك أيضا . اننا راغبون في عقد محادثات معهم حول انهاء حالة الحرب كخطوة أخرى نحو السلام . هذه الاختيارات تقترحها هذه الحكومة بوضوح ، ونحن في انتظار الاستجابة العربية .

" ان لهم أن يقرروا ، ولا يستطيع أحد أن يقرر شيئا لهم ، لا يمكن أن تكون هناك جهة أو شخص بديل لمسؤوليتهم في التفاوض معنا ، ولا توجد صيغة توضع خارج المنطقة يمكن أن تحل محل صيغة توضع داخل المنطقة ، بل على العكس فان المبادرات الخارجية من هذا النوع يمكن أن يثبت أنها مميته لعملية السلام نفسها .

" هنا ، في القدس بدأنا نسمع كل أنواع الضجة والضوضاء من العواصم العربية وهي تأتي أساسا من القاهرة . ونحن نستمع اليها بكل عناية ونلاحظ ان كلمة السلام تذكر كثيرا ، هذا في حد ذاته أمر مشوق ، ولكن مما لا يبعث على التشجيع ان هذه الكلمة لم توجه لنا نحن .

" يقول السادات أشياء لطيفة جدا عن السلام لكل زوار القاهرة ، لأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ، لأعضاء الكونغرس وللصحفيين الأجانب ، ومع ذلك لم يقل لنا كلمة واحدة ، فاسمحوا لي أن أقول كلمة للسادات " .

" اذا كنت جادا حول هذه الكلمة " السلام " فلنتفاوض ، لقد اوضحت رغبتك في اقرار السلام مع اعضاء مجلس الشيوخ الامريكى ، ومع رجال الكونجرس الامريكى ، ومع زوار آخرين وقد تحدثت عن السلام مع محطة اذاعة CBS ، NBC ، ABC ، ومع ذلك فهذه المحطات ليست اطرافا في السلام . السلام في الشرق الاوسط يمكن التفاوض حوله فقط بيننا نحن الذين نعيش في الشرق الاوسط .
لذلك اقول للسادات :

" لقد سمعت ما قلته للآخرين ، الآن ماذا لديك لكي تقوله لي ؟ اذا اردت أن نتحدث في جنيف فان اسرائيل جاهزة لذلك .

" اذا كنت وزملاؤك لديكم اية اقتراحات اخرى حول السلام الشامل اعطني بذلك ،
" اذا كنت تفضل اختبار افكارنا عن انها " حالة الحرب ، أرجوك دعني أسمع ذلك منك .
" اقول مرة اخرى : اذا كنت تريد حقا التقدم نحو السلام فلتدعنا - بلدك وبلدى - نتفاوض من اجل السلام " .

السيد العلاف (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى سيصوت مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/31/L.20) بشأن قضية فلسطين . لأنه يؤمن بان مشروع القرار هذا له طابع فريد ، فهذا مشروع قرار خاص بتنفيذ قرارات أخرى سابقة اصدرتها الامم المتحدة . في الواقع انه لموقف مأساوى لأن المنظمة الدولية التي تمثل آمال وتطلعات الانسانية تحتاج بعد ٣١ سنة من وجودها الى قرارات لتنفيذ قراراتها السابقة .

ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي شكلت لهذا الغرض ، لتنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة . لذلك حتى دون تشكيل هذه اللجنة ، فان ولايتها وروح مهمتها كان يجب الاصرار عليهما من جانب كل اعضاء الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بتقرير لجنة العشرين ، فاني اقول : أن موقف اسرائيل من أية لجنة تصر على اقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط كان دائما موقفا سلبيبا ينطوى على التحدى الكامل ، والاهانة ، وعدم التعاون مع مثل هذه الهيئة . لقد رأينا هذا الموقف من جانب اسرائيل

فيما يتعلق باللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان في المناطق المحتلة وقيل لنا ان البلدان الثلاثة التي تتكون منها هذه اللجنة ليست لديها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، ولذلك فان اسرائيل لن تتعاون مع هذه اللجنة مرة اخرى سمعنا من اسرائيل ان موقفها من الاعضاء العشرين في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سلبي أيضا لان معظم هؤلاء الاعضاء - أيضا - ليست بينهم وبين اسرائيل علاقات دبلوماسية في هذا الوقت .

من هو المسؤول عن هذا الموقف المأساوي ، حيث نجد ان غالبية الأمم الممثلة في هذه المنظمة ليست لديها - في الوقت الحالي - علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ؟ هذا سبب آخر يدعو الى ادانة سياسات اسرائيل وممارساتها ، فاذا لم يكن لهؤلاء الاعضاء علاقات دبلوماسية مع اسرائيل فبسبب ان اسرائيل تنتهج سياسة العدوان والتوسع ، وتنتهك حقوق الشعوب الأخرى .

ان النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية هو ايضا في نفس الموقف . ان الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة ليست لها علاقات دبلوماسية مع نظام الحكم العنصرى في افريقيا الجنوبية . ولكن ، ليس هذا سببا لكي يقول نظام الحكم العنصرى في افريقيا الجنوبية " ان هناك تفرقة ضدنا لأن غالبية أعضاء الأمم المتحدة ليست لها علاقات دبلوماسية معنا " .

ان هذا سبب آخر ودليل آخر على الادانة .

وبالاضافة الى ان تقرير لجنة العشرين مجرد تقرير خاص بتنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، وسأعود الى هذه النقطة فانه غير مهني فقط على قرارات الجمعية العامة ، ولكنه ، مهني أيضا على قرارات مجلس الامن . بل انها تشير الى حد بعيد وتقتبس كلمة من القرار العزيز على قلب اسرائيل ألا وهو القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) والذي تتشدد به اسرائيل دائما فقط ، ولكن ، اسرائيل لم تنفذه قط ، واحيل الجمعية الى الفقرة ٥٢ من تقرير اللجنة حيث توجد مبادئ ثلاثة لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ألا وهي أولا ، انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة ، ثانيا ، الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني . وثالثا :

" اتخان الترتيبات الملائمة لضمان - وفقا لميثاق الامم المتحدة - سيادة ووحدة

وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة ، والحق في العيش في سلام

داخل حدود آمنة معترف بها " . (A/31/35, para. 52)

A/31/IV.77

هذه المصطلحات ليست غريبة ، على السادة المحترمين اعضاء الجمعية العامة او بالنسبة الى . هذه نفس المصطلحات المستخدمة في القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ولكن ، حق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام لا يمكن ان يتحقق طالما ان جنود الاحتلال لا يحدى الدول يحتلون اراضي دولتين اعضاء في الأمم المتحدة ، وشعب فلسطين ، ان حق كل دولة في العيش في سلام داخل حدود آمنة . معترف بها هو النتيجة البديهية التي تترتب على تنفيذ المبادئ الاخرى لمبادئ السلام ، ألا وهي مبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلت كنتيجة للعدوان وفقا للمبدأ الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وكذلك المبدأ الآخر الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع والقائل بان الشعب الفلسطيني له الحق - شأنه في ذلك شأن اي شعب آخر - في حقه في كيان قومي ، وفي أن يعيش داخل بلده ودياره في امن وسلام ايضا .

وفي القسم الهام جدا وهو الجزء الثاني من تقرير لجنة العشرين ، هناك اشارة خاصة لحقوق كل الدول والشعوب في الاقليم في أن تعيش في سلام وفقا لقرارات الأمم المتحدة المعنية ، ولست أعرف ما اذا كان القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) تعتبرهما اسرائيل من القرارات المعنية . أم لا . فاذا كانا يعنيان القضية فقد أشير اليهما هنا كلمة كلمة ، في فقرات التقرير وأشير اليهما ضمنا وذلك عن طريق ضمان حق كل شعب وكل دولة في أن تعيش في سلم وأمن بعد الوفاء بمقتضيات السلام الأخرى ، وذكرت أيضا في تأسيس تقرير لجنة العشرين على كل قرارات الأمم المتحدة المعنية .

وفي شهر كانون الثاني /يناير الماضي بحث مجلس الأمن في مناقشاته ، مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين . وفي ذلك الوقت فان مشروع القرار S/11940 الذي ذكر أيضا في تقرير لجنة العشرين ، قدم الى مجلس الأمن حيث سردت فيه ثلاثة مبادئ لاقامة سلام عادل ودائم . ان الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن الذين يمثلون كل أقاليم العالم أيدوا أيضا مشروع القرار هذا بما في ذلك معظم بلدان غرب أوروبا . ان نفس المبادئ التي ضمنت في مشروع القرار هذا . والتي اعتبرتها أكثر من . ٥ دولة شاركت في مناقشات مجلس الأمن في كانون الثاني /يناير الماضي هي الاساس الوحيد لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ، هي نفس المبادئ التي وردت في تقرير لجنة العشرين والتي بنيت عليها توصيات اللجنة .

فما هي أهم توصيات لجنة العشرين ؟ ان اللجنة تشير في الفقرة ٦٨ الى عودة اللاجئين الذين هربوا من بلدهم في عام ١٩٦٧ وهذا نفس المصطلح ، ونفس الحكم الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) . فليس هناك جانب جديد أو طلب جديد . ان مجلس الأمن نفسه طالب بأن كل اللاجئين الذين اقتلعوا من أراضيهم بعد الحرب الاسرائيلية العدائية في عام ١٩٦٧ لهم الحق في العودة الى أراضيهم والى ديارهم . وهذا ما هو وارد في الفقرة ٦٨ من التقرير .

وفي الفقرة ٦٩ من التقرير هناك اشارة الى عودة اللاجئين الذين اضطروا الى النزوح من بلدهم في عام ١٩٤٨ . وهنا ، مرة أخرى ، نجد أن هذا هو المتضمن كل عام في القرار الذي يقدم الى الجمعية العامة والذي لا يشارك في تبنيه أحد سوى وفد الولايات المتحدة الأمريكية . لذلك فانه وفقا للقرار ١٩٤ (د - ٣) للجمعية العامة فان كل اللاجئين الذين اقتلعوا من أراضيهم أثناء

حرب عام ١٩٤٨ لهم الحق في العودة الى ديارهم حتى يعيشوا في سلام وانسجام مع جيرانهم ،
 واذ لم يختاروا العودة يكون لهم الحق في التعويض الكامل .
 وفي الفقرة ٧٢ من التقرير هنالك ذكر لخطوات عديدة تتخذ من أجل تنفيذ حق تقرير
 المصير والاستقلال الوطني والسيادة للشعب الفلسطيني . ان أهم جوانب تلك الاجراءات في هذا
 الصدد هي ، أولاً ، أن تنسحب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ،
 وانها يجب أن تفعل ذلك في تاريخ لا يتعدى أول حزيران / يونيه ١٩٧٧ . ففي هذا التاريخ كان
 الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية سيكون قد دام عشر سنوات . فأى خطأ في مطالبة المعتدى
 بأن يسحب قواته من المناطق والأراضي التي احتلها بالعدوان بعد مرور أكثر من عشر سنوات على
 هذا الاحتلال ؟ ومرة أخرى فان اسرائيل مطالبة ألا تقيم مستوطنات يهودية جديدة في الأراضي
 المحتلة هذا هو الرأي الغالب للأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة ، وأعضاء مجلس الأمن ، ومنذ
 أيام قليلة مضت وافق مجلس الأمن بالاجماع على اعلان يدين اقامة اسرائيل لمستوطنات في الأراضي
 المحتلة ويطالب اسرائيل بأن تمتنع أو تتوقف عن انشاء مثل هذه المستوطنات . وفي هذه الاجراءات
 يطلب من اسرائيل بأن تلتزم بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة . ولكن مرة أخرى ، هذا هو الرأي الاجماعي
 لأعضاء الأمم المتحدة . ان اسرائيل تطالب دائماً ، بل وعليها التزام ، أن تلتزم بأحكام اتفاقية
 جنيف الرابعة بالنسبة للأراضي العربية المحتلة . ان الفقرة ٧٢ "ز" الهامة تقول :

" وبمجرد اقامة الكيان الفلسطيني المستقل ، فان الأمم المتحدة بالتعاون مع
 الدول المعنية مباشرة ، والكيان الفلسطيني يجب أن تأخذ في الاعتبار قرار الأمم المتحدة
 ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، وأن تتخذ المزيد من الترتيبات للتنفيذ الكامل لحقوق الشعب
 الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وحل المشكلات المتبقية واقامة سلام " وأؤكد على هذا " عادل
 ودائم في المنطقة ، وفقاً لكل قرارات الأمم المتحدة المعنية " . (A/31/35)p.15)

هذا هو ماتطلبه لجنة العشرين في تقريرها ، مجرد تنفيذ قرارات سابقة صادرة عن الامم
 المتحدة تتعلق بعودة اللاجئين الذين تركوا ديارهم بعد عام ١٩٦٧ وعودة لاجي ١٩٤٨ ، وهو
 ما تكرره الجمعية العامة العام تلو العام . ثم اقامة سلام عادل ودائم مبني على هذه المبادئ الثلاثة :

انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة ، الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني ،
وبعد ذلك ضمان لكل دولة وكل شعب في المنطقة أن يعيش في سلام وانسجام داخل حدود آمنة
مُعترف بها .

انني لا أرى في هذا التقرير أي نص أو توصية - كما يزعم ممثل اسرائيل - تضر بكيانه ، أو تؤدي
كما قال ، الى تقطيع أوصال عضو في الأمم المتحدة .
أود أن أختتم كلمتي بأن أقول اننا نسمع المرة تلو المرة من ممثل اسرائيل ، ان اسرائيل على
استعداد للسلام وانها على استعداد للتفاوض ، وان اسرائيل قد اقترحت مرات عديدة على الدول
العربية أن تنهي حالة الحرب . وأكرر أنا أيضا المرة تلو المرة ، وكما فعلت من قبل ، ان اسرائيل
تحاول أن تصرف اهتمام الرأ العام العالمي عن القضية الأساسية .

اسرائيل تحاول ان تخدع الرأي العام العالمي ، لانها في الوقت الذي تدعو فيه الى التفاوض مع البلدان العربية ، فانها تسد الطريق أمام احراز أى تقدم حقيقي نحو المفاوضات . ان ممثل اسرائيل يكرر الاشارة الى مؤتمر جنيف . . ولكن من الذي يعوق استئناف أعمال مؤتمر جنيف؟ انها اسرائيل نفسها . اسرائيل تقول بأنها ليست على استعداد لكي تجلس في جنيف مع الشعب الفلسطيني مع الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . ان ماذا نبحت هناك اذا كانت اسرائيل ليست على استعداد لان تجلس مع الطرف المعني مباشرة بالنزاع في الشرق الاوسط ؟ ان كل انسان يوافق على أن النزاع في الشرق الاوسط هو نتيجة لقضية فلسطين ، واسرائيل ترفض الجلوس مع مثلي منظمة التحرير الفلسطينية في جنيف . ان كيف نعتبرها مخلصه في مطالبتها باجراء هذه المفاوضات ؟ .

ثانيا ، تقول اسرائيل انها قد اقترحت انها حالة الحرب وانها تنتظر استجابة الدول العربية . ان الاحتلال العسكري لاراضي الغير ، هو من أعمال الحرب . حينما يحتل جنود دولة ما اراضي دولة أخرى ، فان هذا يعني وفقا للميثاق ، ووفقا لمبادئ القانون الدولي ان هذه الدولة ترتكب أعمالا من أعمال الحرب ، لانها تحتل بالقوة العسكرية اراضي الغير ، فكيف تجرؤ اسرائيل على الحديث عن انها حالة الحرب ، في حين ان جنودها ، يحتلون اراضيها ؟ ان المرحلة الاولى ، اذا كانت اسرائيل تريد فعلا انها حالة الحرب ، هي ان تسحب اسرائيل جنودها من اراضيها ، وبعد ذلك تأتي وتقر انها حالة الحرب .

لقد كررنا مرارا وتكرارا أن الشرطين الوحيدين اللذين نطالب بهما لاقامة سلام عادل ودائم — فنحن جميعا نريد ذلك وقد اثبتنا اننا نريد هذا — هما الشرطان التاليان : انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، واعتراف اسرائيل بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني . فمع توفر هذين الشرطين تستطيع اسرائيل الوصول الى السلام الذي تزعم أنها تبحث عنه ، بالوفاء بهذين الشرطين يمكن اقامة دولة في المنطقة ، وقيام سلام عادل ودائم ، بحيث يستطيع كل شعب وكل دولة في المنطقة ان تعيش في سلام وانسجام مع الآخرين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أشعر بالقلق لان تعليل التصويت ، اتخذ

طابع البيانات . واشير بذلك الى البيانين الاخيرين لدى ثلاثة طلبات لممثلين لتعليل التصويت قبل

التصويت ، وانا شدهم الاختصار في كلماتهم لانني أريد انهاء مناقشة هذا البند اليوم حيث انه لن تكون هناك جلسة بعد الظهر ، ولهذا فان تعليقات التصويت بعد التصويت ستؤجل الى صباح يوم الجمعة .

السيد البارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانكليزية) : سنصوت على مشروع القرار ، لاننا نشعر بأن هنالك ادراكا متزايدا نتيجة لجهود القوة المحبة للسلام في الأمم المتحدة ، لكي توضع قضية فلسطين في بعدها الحقيقي . ونشعر بالسرور لأن هذه القضية المعقدة اكتسبت قوة دافعة . والعام تلو العام فان شعوب العالم يزداد ادراكها بأن الشعب الفلسطيني قد بيع عند نهر التيمس ، اثناء وعد بلفور وجرفهم النهر اثناء حكم ترومان .

لن أضيف شيئا أكثر من ان السيد هيرتزوغ لو كان هنا - وانا واثق من ان وفد بلاده سوف يبلغه بذلك - فانني أقول نيابة عن زملائي العرب بأنه لو اصبحت اسرائيل معقولة ، وكيفت نفسها مع قبول حق الفلسطينيين في ديارهم . فاننا سنفكر في أن نزيد ثلاث مرات تقديرنا للأمم المتحدة . واذا تم استيعاب اسرائيل - وانا متأكد ان هذا سيتم - فاذا بقيت على قيد الحياة ، فانني أتعهد بأن اقنع زملاءنا العرب بأن ندفع . (في المائة من ميزانية الأمم المتحدة .

السيد عبد المجيد (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد مصر سوف يصوت تأييدا لمشروع القرار المعروف على الجمعية ، لانه ينص على استمرار العمل الايجابي الذي يجري تحت رعاية الأمم المتحدة حول قضية حصول الفلسطينيين على حقوقهم غير القابلة للتصرف في الحريات الاساسية التي انتهكت والغيبت من جانب حكومة اسرائيل الصهيونية .

ان ممثل اسرائيل تحدث عن الوقت الذي ضاع في مناقشة مشكلة الشرق الاوسط وفلسطين وهو ينسى ، أو يريد منا ان ننسى الاسباب التي من أجلها تناقش الجمعية الموقف في الشرق الاوسط . ان السبب في ذلك هو عدوان اسرائيل واستمرار احتلالها للاراضي العربية ، والغاء حقوق الشعب الفلسطيني . انه يوجه اللوم للجمعية لانها تناقش الموضوعات المتعلقة بالسلام ، والا من وبحقوق الانسان الاساسية ، ولكن الجمعية تلوم اسرائيل وتحملها مسؤولية انتهاك حقوق الانسان ومبادئ الميثاق والقواعد الأساسية للسلوك الدولي .

وقد رأى مثل اسرائيل انه من الملائم له ان يظهر انزعاج حكومته لعبارات ونوايا السلام من جانب الحكومة المصرية . ونحن ندرك تماما خشية اسرائيل من السلام ، لانها تعيىض على الحرب والتوتر والعدوان والتوسع . لماذا جعلت ، المقابلة الصحفية التي تمت بين الرئيس السادات وبين وسائل الاعلام الامريكية ، الحكومة الاسرائيلية تشعر بالغضب والانفعال ، وقد اظهر هذا رابيين ومثله هنا ؟ ربما يكون السبب في ذلك ان احتكارهم لوسائل الاتصال الجماهيرية قد تزعت منذ حرب تشرين الاول / اكتوبر. وربما يكونوا قد توصلوا الى نتيجة مفادها أن أى صوت معقول سوف يضرر باسرائيل في تحديها وتوسعها .

اما فيما يتعلق بعملية السلام ، فمن المعروف عن مصر تعاونها مع كل مبادرات السلام ، وتواصل اسرائيل رفضها العنيد لكل المبادرات التي يمكن ان تؤدى الى سلام عادل في الشرق الاوسط . لا أود أن أعود الى عام ١٩٧١ حينما رفضت اسرائيل مبادرة السكرتير العام وأعلنت رسميا انها لن تنسحب الى حدود عام ١٩٦٧ .

بطبيعة الحال ، ان ممثل اسرائيل قد وجه الاتهامات الى الجمعية العامة والى أعضائها ، وكلماته غير جديرة باستخدامها في هذه المنظمة ازاء ممثلين يمثلون بلادهم شخصيا . انه يعتبر أن الأعضاء في هذه القاعة لا يمثلون بلدا مستقلة وذات سيادة ، وانما هم أدوات في أيدي الآخرين ، ومع ذلك فانه يريد أن يكون لبلده اتصالات وعلاقات مع البلدان الاخرى الممثلة في هذه الجمعية . وانني متأكد أن التصويت اليوم في هذه الجمعية سيكون هو الاجابة السليمة على الاتهامات التي وجهها ممثل اسرائيل .

السيد بالما (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : سوف يصوت وفد بيرو لصالح مشروع القرار لأنه يعتقد أن العديد من توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سوف تؤدي الى هدف ضمان ممارسة الحقوق التي تعترف بها الجمعية العامة ، من أن هذا الشعب ينبغي أن يتمتع بحقوقه ، وأيضا لأن مشروع القرار يشكل الرابطة الصحيحة بين مسألة فلسطين والموقف في الشرق الاوسط والذي يكمن حله ، في اطار الخطوط التوجيهية الاساسية المحددة في قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) - وفوق كل شيء ، الاحترام والاعتراف بسيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة وحققها في العيش في سلام في حدود آمنه ومعترف بها .

السيد الشبيب (العراق) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف العراق من قضية فلسطين قد تم توضيحه بما فيه الكفايه في هذه الجمعية ، وفي كل اللجان ، وأجهزة الامم المتحدة الاخرى . ان تأييدنا للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق السيادة القومية ، هو تأييد دائم ولا تردد .

وكما ذكر ممثل العراق ، خلال المناقشة العامة ، حول هذا البند ، فاننا نشعر أن مشروع القرار الذي نجد أن الجمعية العامة على وشك التصويت عليه ، يمثل الحد الأدنى الذي يمكن الوصول اليه من خلال الامم المتحدة . ان لدينا تحفظا فيما يتعلق بالفقره "٢" من منطوق مشروع القرار . وبالرغم من هذا التحفظ ، فاننا نجد أن هناك نواح ايجابية عديدة في النص ، وعليه فاننا سوف نصوت في صالحه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان قائمة المتحدثين الذين يرغبون في الكلام لتعلييل
تصويتهم قبل التصويت تزداد طولا . وهذا يعني اننا اذا استمعنا الى كل الممثلين ، فلن نصح
قادرين على الانتقال الى عملية التصويت صباح اليوم . وانني أعرف أن هذا سوف يسبب اضطرابا كبيرا
للعديد من الأعضاء .

وإذا كان العديد من المندوبين ينقلون أسماءهم من قائمة المتكلمين في تعلييل التصويت بعد
التصويت الى قائمة المتكلمين في تعلييل التصويت قبل التصويت بسبب انني قلت أن الكلمات في تعلييل
التصويت بعد التصويت يجب أن تؤجل الى صباح الجمعة ، فاني على استعداد لعقد اجتماع
للجمعية العامة بعد ظهر اليوم لاستكمال نظر البند الحالي . وعلى أساس هذا الفهم هل لسي أن
أطلب من هؤلاء المندوبين ، الذين سجلوا أسماءهم بالفعل على قائمة المتكلمين الخاصة بتعلييل
التصويت بعد التصويت ، أن يتكروا بالالتزام بالقائمة ؟

حيث لا أسمع أي اعتراض فاني أعتبر أنه قد تمت الموافقة على ذلك .
بهذا نكون قد أتينا على ختام الكلمات في تعلييل التصويت قبل التصويت ، وسوف أنتقل
للتصويت على مشروع القرار على الفور .

انني أفهم ، أنه في روح من التفاهم ، فان الوفد الذي كان قد طالب بأن يكون التصويت
بنداء الأسماء قد سحب طلبه نظرا لأن الوقت قد أصبح متأخرا . وعليه فاننا سوف نجرى تصويتا
مسجلا .

والآن فاني أعرض للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 and Add.1 . ونجد
أن تقرير اللجنة الخامسة حول الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار متضمنا في الوثيقة A/31/346 .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ، اسبانيا ،
افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ،
باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بورما ،
بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ،
توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،

A/31/PV.77

٤٢

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة،
الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية
العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية، الرأس الأخضر، راندا، رومانيا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي،
سرى لانكا، سنغافوره، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، الصين،
العراق، عمان، غابون، غانا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو،
الفلبين، فنزويلا، فولتا العليا، قبرص، قطر، كمبوتشيا، كوبا، كولومبيا،
الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، مالطه، مالي، ماليزيا، مدغشقر،
مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا،
موريشيوس، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، الهند، هنغاريا، اليمن، اليمن
الديمقراطية، يوغوسلافيا، اليونان .

المعارضون : استراليا، اسرائيل، المانيا (جمهورية - الاتحادية)، ايسلندا، بلجيكا،
الانمرك، غواتيمالا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، نيكاراغوا، هايتي، هولندا، الولايات
المتحدة .

الممتنعون : اكوادور، اوروغواي، ايرلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي،
بربادوس، البرتغال، بوتسوانا، بوليفيا، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية
الديمينيكية، ساحل العاج، السلفادور، سورينام، السويد . شيلي،
غامبيا، غرينادا، فرنسا، فنلندا، فيجي، ليسوتو، المكسيك، ملاوي،
النمسا، نيبال، نيوزيلندا، اليابان .

لقد أقر مشروع القرار بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل ١٦ صوتا وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت . [القرار

[٢٠ / ٣١]

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب السيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية

أن يعطي الفرصة للدلاء ببيان . ومن المنطقي أن يتم الاستماع الى بيانه بعد الانتهاء من بيانات

الممثلين الذين يرغبون في الحديث لتعليل تصويتهم بعد التصويت . ومع ذلك ، وحيث أن السيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية سوف يسافر في ساعه مبكره من بعد ظهر اليوم ، فاني أطلب من الجمعية ما اذا كانت توافق على الاستماع اليه الآن . اذا لم يكن هناك أى اعتراض ، سوف أعتبر أن الأعضاء يوافقون على أن يدلي السيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ببيانه الآن .
وقد تقرر ذلك .

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : لقد تابعنا وساهمنا ، بكل اهتمام في أعمال هذه الدورة ، أثناء مناقشة قضية فلسطين . وقد رما كنا حريصين على ايصال وجهة نظرنا وآرائنا الى أعضاء هذه الاسره ، فقد كنا حريصين كذلك على فهم وتقدير آراء الآخرين من الأعضاء فلذ بين شاركنا الفهم المتبادل نتقدم بشكرنا وتقديرنا . وانا خصصنا دول لجنة فلسطين ورئيسها السفير " فال " بالشكر ، فلأنهم كانوا السفراء الأوفياء الذين نقلوا الينا مشاعر وتقدير الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه الجمعية ، كما عكسوا الرأى العام العالمى بقضيتنا وحرصه على ايجاد السبيل لتنفيذ قرارات دولية مسؤولة وكفيلة بتمهيد الطريق لاحقاق الحق والسلام في الشرق الأوسط . كما لا يفوتنا ، في هذا الصدد ، أن نذكر بالتقدير لجنة التحقيق في الممارسات الاسرائيلية على تقريرها القيم والموضوعي .

اذا كان البعض لا يزال مصرًا على عزل هذه الاسره الدولية عن حقها في المشاركة في رسم سياسة السلام في منطقتنا العربية ، فاننا نعتقد أن مشكلة فلسطين التي بدأت هنا ، لن تجد من ساحة سياسية لحلها أفضل من هذه الساحة .

كما ان هذا البعض لم يخذع احدا حينما اعلن اعترافه بمصالح شعبنا وتطلعاته ، وابعده في نفي الوقت عن حقه في ممارسة تقرير مصيره . شاركته الكاملة في حل مشكلة وطنه ، باعتباره الطرف الاساسي في ما يسمى بمشكلة الشرق الاوسط .

ان الذين يدعون للكف عن الحديث عن قضية فلسطين والمبادرة لعمل شيء من أجل حلها ، وينكرون وجود شعب فلسطين الممثل في منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن ابدا ان يكونوا جاديين في دعوتهم ، وعليهم ان يدركوا ان القوة التي يمثلون لا تستطيع ان تغطي ضعف موقفهم السياسي والتناقض الكامن بين ما يدعون وما يمارسون .

نحن في منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم كل هذا التأييد السياسي المتعاضم في الأمم المتحدة ، ندرك من التجربة المريرة ، انه لا بد لنا من الاستمرار في نضالنا المشروع ، وبمختلف الوسائل ، حتى نتمكن من تحقيق وتنفيذ ما قررتم في هذه الجمعية من توصيات وقرارات . نحن هنا لنؤكد اننا لم نياس من النضال السياسي ، ولكن ولكي لا ننتهم بأننا وقفنا ضد الخيار السلمي لحل مشكلتنا ، ولكي تنكشف اكثر واكثر حقيقة موقف عدونا الصهيوني والقوى التي تسانده ويظهر للجميع ، وبكل وضوح ، ان شعب فلسطين انما يقاتل من اجل مبادئ وقيم اقترتها الامم المتحدة بنفس الزخم الذي اقترت فيه حق كل شعب باستخدام القوة لتحقيق هذه المبادئ والقيم .

ولن نسمح ، سيدي الرئيس ، لانفسنا بان ننجر لنرد على تفاهات ممثل الكيان الصهيوني الذي حاول عبثا ان يتجاهل جوهر المشكلة ليضورها وكأنها مشكلة لاجئين لا غير تماما كما حاول القرار ٢٤٢ ومن بعده القرار ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن .

ان مشكلة الشرق الاوسط في جوهرها هي مشكلة فلسطين . وحل مشكلة فلسطين لن يتم الا عن طريق الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية ، ثم الالتزام بتنفيذ هذه الحقوق . وأي جهد يبذل في غير هذا الطريق ليس مضيعة للوقت وحسب ، وانما هو تصعيد خطير للتوتر في منطقة ندرك كلنا مدى خطورة اندلاع الحرب من جديد فوق اراضيها .

وكما قال الاخ ياسر عرفات ، ياسيدي الرئيس ، ان الحرب تندلع من فلسطين والسلم يبدأ

في فلسطين .

(السيد قدومي ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

ان اصرارنا لن يتزعزع ، وثقة شعبنا في قيادته الممثلة بمنظمة التحرير قد صمدت امام كل المؤامرات ، وسنبقى رغم كل التحديات ورغم كل المؤامرات ، رافعين راية النضال ، في كل الميادين حتى يتم لشعبنا ما اقرت به لنا هذه الجمعية وما اعترفت به شعوب العالم من حقوق وطنية غير قابلة للتصرف .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥